المحور الأول:ماهية النقود ووظائفها

تمهيد: نشأة النقود :

لم تنشا النقود دفعة واحدة، بل نشأت وتطورت مع تطور المجتمعات البشرية، فقد عرفها الإنسان وتعامل بها منذ القدم. وأخذت النقود أهميتها تبعا لانتقاله من عصر إلى آخر من عصور حياته، وبهذا ارتبط شكل النقود ونوعها بتطور الحياة البشرية. في البدايات الأولى من التاريخ البشري، كان حجم المجتمعات البشرية قليلا، وكانت الحرفة الأولى التي عرفها معظم البشر هي **الصيد**، والتي كان يسعى الأفراد من خلالها إلى إشباع حاجاتهم الذاتية فقط، لذا لم تكن هناك الحاجة إلى المبادلة بين الأفراد، إلا أنه نتيجة لظهور **التخصص وتقسيم العمل** زادت انتاجية الأفراد، وأصبح هناك فائض في الانتاج يفوق الحاجات الاستهلاكية للأفراد. ومن هنا ظهرت الحاجة إلى مبادلة الأفراد لتلك السلع الفائضة عن حاجاتهم مع بعضهم البعض. وأول صورة عرفها الإنسان في نظام المبادلة هي المقايضة.

أولا: نظام المقايضة Barter System

المقايضة هي نظام يعتمد عمله على أساس مبادلة سلعة(أو خدمة) ما فائضة عن حاجة صاحبها بسلعة أخرى بصورة مباشرة دون وجود فاصل زمني، ودون استخدام النقود أو وسيط نقدي آخر.

ويعتبر نظام المقايضة أول نظام تجاري أوجدته المجتمعات البشرية، ولكن مع تطور هذه المجتمعات وظهور حاجات جديدة للأفراد وتطور مهاراتهم وخبراتهم بشكل يسمح بإيجاد سلع جديدة أصبح نظام المقايضة غير مجد عمليا وغير كاف لتسهيل عملية التبادل والحصول على السلع والخدمات المختلفة مما أدى إلى انهيار نظام المقايضة.

-صعوبات نظام المقايضة: "عيوبها"

يمكن تلخيص أهم عيوب المقايضة والتي أدت إلى انهيار هذا النظام فيما يلي:

-صعوبة تحقيق التوافق المزدوج "التام" لرغبات المتعاملين.

-صعوبة تقدير نسب المقايضة "معدل التبادل".

-عدم قابلية بعض السلع للتجزئة.

-الخلاف حول كيفية تقويم السلع والخدمات.

-صعوبة ايجاد وسيلة للادخار والقيام بعمليات الدفع المؤجل.

1--صعوبة تحقيق التوافق المزدوج "التام" لرغبات المتعاملين:

القيام بعملية المبادلة يتوجب على المبادل بذل الجهد والوقت للعثور على الطرف المكمل لهذه العملية، حيث تفترض المقايضة توافق رغبات الأفراد، وأن يكون هذا التوافق في نفس الوقت وبنفس الكمية، ومع تعدد السلع وتنوعها بات من الصعوبة بمكان تحقيق التوافق المزدوج لرغبات المتعاملين.

2-صعوبة تحديد نسب المقايضة:

مع ازدياد عدد العارضين وكمية السلع المعروضة في السوق يصبح من الصعوبة بمكان تحقيق التوافق المزدوج لرغبات المتعاملين.
ويمكن استخراج عدد الأسعار في ظل نظام المقايضة لعدد من السلع من المعادلة الآتية:

$$A = \frac{B\,(B-1)}{2}$$

حيث أن: A هو عدد الأسعار ،B عدد السلع.

فإذا افترضنا أن عدد السلع في اقتصاد ما هو 50 سلعة، فإن عدد الأسعار في ظل نظام المقايضة المستخدم في هذا الاقتصاد هو:

$$A = \frac{50\,(50-1)}{2} = 1125 \text{ سعر}$$

وبناء على المثال ندرك أن ذلك يتطلب من المتعاملين قدرا كبيرا من المعلومات عن السلع والأسعار المختلفة (1125 سعر) كي يمكنهم القيام بعمليات المبادلة بصورة كفؤة ، وبالتالي تعظيم مردودهم، وهذا يفوق القدرات البشرية بكثير.

3–عدم قابلية بعض السلع للتجزئة:

واجه نظام المقايضة صعوبة تجزئة بعض السلع، فكما يوجد عدد من أنواع السلع يمكن تجزئتها إلى كميات صغيرة دون إهلاكها (القمح، الفاكهة، ...الخ)هناك عدد آخر من السلع التي يصعب تجزئتها (مثل الحيوانات، المنازل.)

4–الخلاف حول كيفية تقويم السلع والخدمات:

لنفرض أن التوافق بين الرغبات قد تم، فماهي الكمية التي يمكن التخلي عنها من السلعةA مقابل الكمية من السلعةB وكيف يمكن قياس السلع موضوع المقايضة خاصة مع تعدد السلع وتنوعها.

5–صعوبة ايجاد وسيلة للادخار والقيام بعمليات الدفع المؤجل:

فنظام المقايضة يعجز عن تقديم وسيلة صالحة لاختزان القيم لأنه إذا زاد انتاج الفرد سيضطر إلى تخزينه في شكل سلعة ، وسيتعذر عليه ذلك إذا كانت هذه السلعة سريعة التلف.

ثانيا: تطور النقود:

1–للقضاء على عوائق المقايضة، بدأ الأفراد وبصورة تلقائية يستخدمون بعض الأنواع من السلع كوسيط في عملية المبادلة للتوفيق بين رغباتهم ، وهو ما يعرف **بالنقود السلعية**، حيث استخدمت الجلود كوسيط للمبادلة في المجتمعات المتواجدة في المناطق الباردة، كما استخدم الشعير والأرز، ..

مثلا خشب ⟵ جلد(نقد سلعي) ⟵ قمح

ورغم المنافع التي كانت تتمتع بها النقود السلعية، إلا أنها لم تكن خالية من العيوب، فقد تكون غير قابلة للتجزئة، وعرضة للتلف ولا تستطيع أن تحافظ على قيمتها النسبية، كما أنها لم تكن مقبولة من جميع المتعاملين وبدأ البحث عن وسيط آخر يقوم مقام النقود.

2– مع اكتشاف المعادن استخدمها الإنسان كوسيط للتبادل، وبدأت النقود تدخل عصرا جديدا هو عصر **النقود المعدنية،** .وكانت أول المعادن استخداما كنقود : الحديد والنحاس ثم تلاها البرونز والزنك ، ثم الفضة وأخيرا الذهب (من مميزاتها: حفظ الوزن، صالحة للتخزين، قابلة للتجزئة، الثبات النسبي).

3–نتيجة كثرة التعامل بالنقود المعدنية "المسكوكات" ونقلها من مكان إلى آخر جعلها عرضة للسرقة(من طرف القراصنة وقطاع الطرق) أو الضياع ولتجنب ذلك قام التجار بوضع ما يملكونه من معادن نفيسة في بيوت خاصة هي بيوت المال أو الصاغة أو الصيارفة والتي تحظى بالثقة وهذا مقابل مبلغ من المال ويحصل أصحاب المعادن النفيسة على صكوك تحمل حق ملكيتهم لودائعهم. إلا أن كثرة عمليات الإيداع والسحب بين الأفراد" التجار"، دفع إلى تظهير هذه الأوراق دون الرجوع إلى الصيارفة لإتمام المعاملات، حيث سميت هذه الصكوك **بالنقود الورقية النائبة**.

4– وظهرت النقود الورقية الالزامية بظهور البنوك المركزية، ومع ظهور المصارف التجارية توالت عملية إصدار الشهادات الورقية وظهر ما يعرف بالخصم، وبهذا ظهرت مرحلة النقود الائتمانية. وبعدها ظهرت النقود الالكترونية وهي أحدث أنواع النقود.

ثالثا: تعريف النقود ووظائفها:

أ–تعريف: هناك عدة تعاريف للنقود، حيث اختلفت هذه التعاريف باختلاف نظرة الاقتصاديين للنقود ووظائفها ودورها في النشاط الاقتصادي، حيث يمكن تعريف النقود :

–يعرفهاJohn Klein بأنها أي شيء يلقى قبولا عاما كوسيلة لتسديد الديون.

–النقود هي كل ما تفعله النقود:Money is what money does

–كما عرفها كينز على أنها: "كل شيء يستخدم لتسوية المدفوعات باعتباره ذو قبول عام ووسيط للمبادلة ويستخدم لحفظ القوة الشرائية.

وعليه يمكننا تقديم تعريف شامل للنقود كما يلي:

"أن كل شيء يلقى قبولا عاما ويكون قادرا على أن يكون وسيطا في عملية المبادلة وصالحا لتسوية الديون وإبراء الذمم فهو عبارة عن نقود".

ب–وظائف النقود:

النقود هي مكافئ عام، أي أنها عبارة عن سلعة تعبر عن القيمة التبادلية لكل السلع الأخرى، وتقوم في غالب الأحيان بالوظائف الأساسية التالية:

–وسيط في عملية التبادل. —مقياس للقيمة.

–مخزن(مستودع) للقيمة – معيار للمدفوعات الآجلة.

1–وسيط للمبادلة:

يعني قبولها كأداة لتسوية المدفوعات في عمليات التبادل غير المباشرة(مقابل السلع والخدمات) ومن خلال استخدام النقود كوسيط للتبادل يتم تحقيق العديد من المزايا: التغلب على مشكلة عدم توافق الرغبات، تخفيض تكاليف التبادل، تشجيع مزيد من التخصص في الانتاج وزيادته وتحسين جودته وتشجيع حرية الاختيار.

2–مقياس للقيمة: "وحدة لقياس القيمة"

تستخدم النقود كوحدة لقياس قيم السلع والخدمات، حي تغلبت النقود على مشكلة تعدد نسب التبادل، كذلك تساعد النقود في إبرام العقود ومسك الحسابات في صورة نقدية ومعرفة ما حققته الشركات من أرباح وخسائر في نهاية كل عام.

3–مخزن"مستودع "للقيمة:

تتميز النقود بسهولة حفظها واستخدامها في أي مكان وزمان وبأقل تكلفة مقارنة بالمقايضة، وبذلك تعد النقود وسيلة للادخار من أجل انفاقها في المستقبل. ولكي تنجح النقود في تأدية هذه الوظيفة على أكمل وجه لا بد أن تحتفظ بقوتها الشرائية (وجود التضخم يضعف هذه الوظيفة).

4–معيار للمدفوعات الآجلة:

تسهل هذه الوظيفة عملية إبرام العقود لتسويق السلع على أساس التعاقدات الآجلة، أي على أن يتم بيع السلع بأسعار معينة في الوقت الحاضر(البيع الآجل شراء السلعة الآن ودفع ثمنها مستقبلا البيع بالتقسيط مثلا).

إضافة إلى أن هذه الوظيفة تمكن من إقراض واقتراض قوة شرائية(إبرام القروض) كل ذلك بشرط أن تظل القوة الشرائية للنقود مستقرة.

خامسا: خصائص النقود

تتميز النقود ب: السيولة، القبول العام، القوة الإبرائية.

–السيولة: القابلية للاستعمال حالا ودون عملية تحويل.

–القبول العام: إمكانية قبولها في أية عملية مبادلة ضمن فضاء اقتصادي معين.

–القوة الإبرائية: هي قدرة وحدة النقد على الوفاء بالديون وتسديد قيمة السلع والخدمات.

ولكي تتصف النقود بالجودة يجب أن تتوفر فيها مجموعة من الخصائص نذكر منها الآتي:

1–سهولة الحمل: لابد للنقود أن تكون سهلة الحمل و وسهلة النقل ، فإذا كانت النقود لا تتمتع بهذه الميزة كما هو الحال في نظام المقايضة أو النقود السلعية فيتعذر استخدامها كوسيط للتبادل وإن تم ذلك ستكون تكلفة المبادلات مرتفعة نسبيا.

2–**غير قابلة للتلف:** يجب أن تتمتع النقود بعدم القابلية للتلف حتى لا تفقد قيمتها كنقود بالمفهوم المعاصر، فليست كل المعادن صالحة لأن تكون نقودا، لذلك كانت النقود من المعادن المقاومة للتلف (الذهب والفضة والنحاس).

3–**القابلية للتجزئة:** تتسم النقود الجيدة بقابليتها للتجزئة، بحيث يمكن إصدارها في شكل وحدات كبيرة ، متوسطة وصغيرة، مثلا: 50دج، 100دج، 200دج، 1000دج....الخ.

4–ذات مواصفات موحدة: (التجانس):

أي أن تكون متجانسة من حيث الشكل، الحجم، التصميم، السمك..، هذا يعني أن وحدات النقد متماثلة وتكون كل وحدة من وحداتها بديلا تاما للأخرى ولا يكون لدى الفرد تفضيل لوحدة نقدية على الأخرى.

5–**سهولة التمييز**: يجب أن تتسم النقود بسهولة التمييز من قبل الجمهور من حيث الشكل والتصميم الخاص بكل فئة من فئات العملة وهذا بالنسبة للعملات الورقية والمعدنية.

6–القبول العام: بحيث يقبل الجميع التعامل بها بسهولة ويسر سواء كان هذا القبول اختياريا (ثقة الأفراد في وحدة النقد) أو إلزاميا (بقوة القانون).

7–**أن لا تتسم بالوفرة ولا بالندرة**: بمعنى أن يتم عرضها بالكفاية والملائمة مع حجم التبادلات واحتياجات الاقتصاد الوطني.

8–**أداة عامة غير محددة وليست مخصصة**: ليست مخصصة لشيء معين، مثلا: تذكرة السفر، بطاقة هاتف...

9–**أداة نسبية في فضاء إقليمي محدد**: أداة للتسديد في بلد معين، مثلا الدينار في الجزائر، الجنيه في مصر وهذا باستثناء العملات الأجنبية(الدولار، اليورو، الجنيه الاسترليني...) فهي تلقى القبول العام في كل دول العالم.

رابعا: أنواع النقود:

1.النقود السلعية:

هي النقود التي تتعادل قيمتها السوقية مع قيمتها كنقود مثل القمح ، الجلود ، الأرز، وغيره، فنظام النقود السلعية يقوم على مبدأ اختيار سلعة معينة تحظى بقبول عام في المجتمع واستخدامها كنقد لتسوية المعاملات.

مثلا: الشخص الذي لديه كمية من القمح ويريد الحصول على اللحم عليه القيام بالعمليات التالية:

القمح ← النقد السلعي(الملح) ← اللحم

أي يبادل القمح بالنقد السلعي الذي هو في مثالنا الملح، ثم يبادل النقد السلعي مقابل اللحم.

أي أن استعمال النقود السلعية أدى إلى انقسام عملية المقايضة الواحدة (المباشرة) إلى عمليتين منفصلتين (مقايضة غير مباشرة)، مما أدى إلى تسهيل عمليات التبادل بين الأفراد والانتقال من الاقتصاد التبادلي إلى الاقتصاد النقدي.

2.النقود المعدنية:

تكون قيمتها أضعاف قيمتها الذاتية عند صهرها وبيع المعدن المصنوعة منه (الفضة والذهب)، أي اختيار النقود المعدنية وخاصة النفيسة منها كبديل للمقايضة والنقد السلعي.

3.النقود الورقية:هي الأوراق النقدية التي تستخدم في تسوية المعاملات، ويتم إصدارها من طرف البنك المركزي، أو هيئة عامة يشرف عليها البنك المركزي. لا تكون للمادة المصنوعة منها قيمة ذاتية، وإنما تعزى قيمة العملة في هذه الحالة إلى قوة أو إبراء "براءة" القانون الذي يجعل الجمهور يقبلها كوسيط للتبادل.

4.النقود الائتمانية: إن صفة ائتمانية تعود إلى كون هذه النقود لا يمكن استخدامها إلا إذا وثق فيها المتعاملون الاقتصاديون. فالنقود الائتمانية ناتجة عن نشاط البنك في تقديم القروض (تنشؤها البنوك التجارية) التي تنتج عن ايداع نقدي أو ايداع شيك مسحوب على بنك آخر ممثلة فيما يعرف بالودائع الأولية والودائع المشتقة وتسمى هذه العملية بخلق النقود.

5.النقود الالكترونية:تعرف بأنها قيمة نقدية تتخذ شكل وحدات إئتمانية مخزونة على شكل الكتروني أو أداة الكترونية يمتلكها المستخدم، وتتخذ شكل البطاقات الالكترونية الممغنطة، مثل بطاقات الائتمان، الشيكات الالكترونية...الخ